الأبعاد القيمية في السياسة الصينية وتأثيرها علي النظام الدولي

محمود عبد العزيز
باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تمهيد:

تجذب الصين وبصورة متزايدة أنظار العالم والمعنيين بالشئون الدولية، فإلي جانب الصعود المتنامي للاقتصاد الصيني الذي غدا الاقتصاد الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، والذي من المتوقع أن يصبح الاقتصاد الأول عالميا اذا استمر النمو الاقتصادي الصيني بنفس الوتيرة، بجانب العدد الأكبر لسكان الصين والذين يشكلون ما يقرب من ربع سكان العالم، فإن الصين قد احتلت مكانة دولية يري كثيرون أنها أصبحت أهم مفاتيح مستقبل البنية الهيكلية للنظام العالمي برمته، لقد أصبح السؤال عن دور الصين علي المسرح العالمي هو في حقيقته سؤال حول البنية الدولية، التي يري كثيرون أنها مهدده بقوة من قبل التنين الصيني، الذي يحاول أن يدفع نحو وضعية دولية تعكس رؤي الصين للنظام الدولي، وبالتأني والعمل تارة، والانخراط الحذر والتنازل تارة أخري، تستمر الصين في ما تسعي اليه، وهو تغيير النظام العالمي وتقويض دعائم الولايات المتحدة في القارة الأسيوية[١].

منذ أن اطلقت الصين مشروعها التحديثي في١٩٧٩[٢]، وضعت التغيرات الثقافية علي رأس أولويات هذا المشروع بقيادة الزعيم الصيني "ماو تسي يونج" ، الذي يعد استمرارا لنهج الثورة الصينية التي غيرت وجه الصين، ولم تتوقف عند تغيير الصين ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا فقط، وإنما ماضية نحو تغيير العالم هيكليًا وسياسيًا واقتصاديًا، انطلاقا من ثقافة اشتراكية كونفوشية وليبرالية معاصرة، تمزج ما بين التقليدي والحديث في بوتقة واحدة من أجل تحقيق الحلم الصيني.

إن القفزات التي قفزتها الصين في العقود الماضية علي المستوي الاقتصادي، انعكست علي تنامي قوتها العسكرية التقليدية وتطوير منظومتها القتالية، حيث تربط بكين بين مشروعها الاقتصادي وتطوير قدراتها العسكرية، والتي تزداد تارة بدافع حماية المصالح الصينية المتنامية، وتارة أخري من أجل كبح التدخلات الدولية في شئونها الداخلية[٣]، لا سيما التدخلات الأمريكية المتواصلة وكيل الاتهامات التي تُوجه للصين حول عدة قضايا (حقوق الإنسان، والملكية الفكرية، وحرية التجارة،..ألخ) والتي غالبا لا تحترمها بكين، حيث تتعارض الرؤي الصينية والأمريكية بشأن عدة قضايا دولية معاصرة، انطلاقا من ثقافة وهوية مختلفة، فلكل بلد رؤيته للعالم. وتبقي المواثيق الوستفالية قائمة بين أعضاء الأسرة الدولية، ولكن لكل بلد تفسيراته الخاصة لماهية هذه المواثيق وحدود السيادة في عصر العولمة.

تدور هذه الدراسة حول أثر البعد القيمي لدى الصين على النظام الدولي الحالي، و ماهية رؤية الصين للنظام الدولي وركائز هذه الرؤية، وأثر ذلك علي مستقبل البنية الهيكلية للنظام الدولي القائم، وتناقش الدراسة الثوابت والمتغيرات في تطور الثقافة الصينية عبر مراحلها المختلفة (الكونفوشية والماوية والليبرالية المعاصرة) وكيف ساهمت في تشكيل شخصية الصين في المجال الدولي، كما أنها تناقش وضعية الصين المعاصرة ونظرتها للولايات المتحدة الأمريكية، ويناقش الجزء الأخير من الدراسة رؤية الصين لمستقبل النظام العالمي.

المحور الأول: تطور الثقافة الصينية وأثرها علي رؤيتها للنظام الدولي

يختص هذا المحور بإلقاء الضوء علي تطور شكل الثقافة الصينية، أو بالأحرى الهوية الصينية الوطنية، وإسهاماتها الذاتية في كيفية إدارة الشئون الدولية، التي تختلف هذه الإسهامات في طبيعتها ومضمونها وتأثيرها وعمقها ومداها بين دولة وأخرى.

١- الكونفوشية

تُعد الفلسفية الكونفوشيوسية من أعظم الفلسفات الفكرية في الشرق قاطبة[٤]. والتي أصبحت الأساس الأخلاقي والتربوي والاجتماعي والفكري للحضارات الآسيوية، ولقرون عديدة بلورت هذه الدول سياستها الداخلية والخارجية من منطلقات فكرية كونفوشية، والتي مهدت لاستبداد سياسي في القارة الأسيوية، والصين التي دام حكم أحد السلالات الحاكمة بها لما يقرب من ٢٠٠٠ عام.

لقد ظهر مفهوم "الصيني والأجنبي" في وقت مبكر في تاريخ الصين. وهو يرى بأن الصينيين "متحضرون" في حين أن الأقاليم المجاورة "برابرة". لذا على المتحضر أن يعلّم البربري، ومن هنا نشأ "مفهوم العالم" لدى الصينين، والذي يعني حرفيا "ما تحت السماء"، وهو عالم متخيل تمثل فيه الصين المركز[٥].

سادت التعاليم الكونفوشيوسية حتي بداية القرن العشرين وحتي هذا التاريخ بقي موقع الصين في مركز النظام العالمي شديد التجذر في أذهان نخبتها، بمعني أنها مركز العالم ومحوره، حتي صار الإمبراطور يعامل بوصفه شخصية ذات أبعاد كونية ومسمار العجلة وواصله الهمز بين البشر والإله، صلاحياته لم تكن محصورة بسيادة أرض الصين وإنما كل "ما تحت الشمس" خاضع لسلطانه[٦].

ظل مفهوم العالم مردافا لمفهوم " البرابرة" لدي الصينين، حيث الصين هي المركز والقلب، ومستوي التمدن والتحضر يحدده مستوي المسافة بين الصين التي تمثل" المركز" والعالم الأخر، وظلت هذه المفاهيم سائدة لفترة طويلة بعيده كل البعد عن النظام الوستفالي الذي صيغ في القارة الأوروبية والذي وضع أسس الدولة الحديثة وصاغ مفهوم السيادة، والذي لم تحترمه الدول الأوروبية أيضا حين أخضعت الصين للاستعمار الغربي منتهكه هي الأخرى واحدة من أهم المبادئ الوستفالية وهو" السيادة" وعدم التدخل.

٢- الماوية

أنهت الثورة الصينية الأولي(١٩١٢_١٩٤٩) بزعامة "صن يات صن" حكم سلالة "تشى نغ" الذي دام لألفي عام، معلنًا إلغاء الإمبراطورية وإعلان الجمهورية لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ الصين الشعبية، حقبة مليئة بالتغيرات الراديكالية، وبعلاقات دولية جديدة تركزت حول توحيد الصين واستقلالها من الهيمنة الأجنبية، متسلحة بالمبادئ الوستفالية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومؤكده علي احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للصين(٧).

خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩١٢_١٩٤٩) والتي أتسمت بالعنف وعدم الاستقرار، والتي انتهت بنجاح الحزب الشيوعي الصيني الذي استطاع أن يوحد أغلب الصين تحت حكمه لتبدأ مرحلة جديدة وتاريخ جديد للصين ونقطة تحول مثلت البداية الأولي نحو تحقيق الحلم الصيني، ونحو دور أكثر تأثيرا في تفاعلات النظام العالمي.

والفرق الأساسي بين الماوية وأشكال أخرى من الماركسية هو أن ماو أدعى أن الفلاحين يجب أن يكونوا الطبقة الثورية الأساسية في الصين لأنهم أكثر ملاءمة من العمال الصناعيين لإقامة ثورة ناجحة، ومجتمع اشتراكي في الصين.

لا تزال الماوية فلسفة رائجة في بعض دول الجنوب العالمي مثل الهند ونيبال وبيرو. استراتيجية تحاول أن تواجه الدولة الرأسمالية بقوتها الضاربة من الجيش والشرطة.

٣- النجاحات الكبرى

ومنذ هذا التاريخ والنجاحات التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي سارت علي النمط الاشتراكي حتي الانفتاح الليبرالي في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت الصين من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، بسبب ما تمتلكه من القدرة البشرية والعسكرية والاقتصادية، وهذه المقوّمات تؤهلها لأداء دور فاعل في السياسة الدولية والنظام العالمي، الذي أخذ يشهد عالماً جديداً من المنافسة بفعل

منظومة من التغيرات والتحولات السياسية، والاقتصادية، إضافة الى ما شهدته الساحة الدولية من تداعيات الأزمة المالية ٢٠٠٨، فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة تتجاوز ثلاثة عقود مبدأ "العولمة" بوصفها نظاماً اقتصادياً عالميا، جاءت الأزمة المالية لتضع حداً لكل ذلك، وبسبب الحجم الضخم للصين والاختلاف الكبير في القوة ومصادرها فإن النمو الصيني بدأ بتحقيق زيادات جعلها تتفوق على العديد من دول الجوار الآسيوي، والدول الكبرى(٨).

لقد سارت الصين بخطوات ثابتة ومتزنة ساعدت في موجة تصدير التصنيع، إلى جانب الصراع العنيف على جذب الاستثمار الغربي بين الاقتصادات النامية على جذب رأس المال الصناعي من الشمال، ساعد الشركات العابرة للحدود في تحقيق أرباح فائقة، وُجهت خلال العقدين الأخيرين نحو الأسواق المالية متضخمة الحجم بالدول الكبرى، ليُغذي هذا بدوره المزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية القادمة من الصين. وأدى ذلك إلى تعظم القدرة التصنيعية للصين، وظهور فقاعات مالية وديون تزداد لتغطية تكلفة الاستهلاك في الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى(٩). ما خلق مزيدا من انغماس الصين في الشئون الدولية وخلق آلية مشتركة بين الدول الكبرى من أجل تنسيق القواعد وتعميق التعاون المتبادل، ما يعكس رغبة الصين في أن تكون جزءاً من النظام العالمي بالرغم من السعي نحو تغييره، لكنها بخطوات براغماتية بحته تقبل بالقواعد الآمرة في النظام الوستفالي مؤكدة علي الالتزام به في مواجه التدخلات الأمريكية، ومدافعة عن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية أمام الدعم الأمريكي لـ "تايوان" التي تُعتبر من القضايا الخلافية بين الصين والولايات المتحدة، والتي تهيمن علي النظام الدولي وتدافع عن تفاعلاته بما يتماشى مع الرؤية الغربية الليبرالية للنظام العالمي.

٤- الثورة الثقافية

وهى حركة اجتماعية سياسية، بدأها ماو تسي تونغ ، وكان هدفها المعلن هو الحفاظ على الأيديولوجية الشيوعية "الحقيقية" في الصين عن طريق تطهير بقايا

العناصر الرأسمالية والتقليدية من المجتمع الصيني[١٠].

في المرحلة الأولي من الثورة الثقافية الصينية لم يكن لدي الصين إلا أربع سفراء في العالم[١١]. كما أنها كانت في حالة مجابهه مع القوتين العظمتين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بسبب نمطها المغاير وخصوصيتها التي اكتسبتها علي يد "ماو"، من خلال الثورة الثقافية التي تتعارض مع الرأسمالية الأمريكية وتختلف عن الاشتراكية السوفيتية.

جلبت الثورة الثقافية أعداداً ضخمة من" الحرس الأحمر[١٢] "إلى بكين، مع جميع النفقات التي دفعتها الحكومة، وقد هدفت إلي تدمير العادات القديمة والثقافة القديمة والأفكار القديمة. وخلال بضع سنوات تم تدمير عدد لا يحصي من المباني القديمة، والتحف، والكتب، واللوحات من قبل أعضاء الحرس الأحمر، إيمانا منهم بأن بعض العناصر البرجوازية الليبرالية في المجتمع ما زالت تهدد الإطار الاشتراكي[١٣].

أعترف "ماو" فيما بعد أن الثورة الثقافية قد أنهكت بشكل كبير الصين، ومن شأن هذه العزلة أن تغري التدخلات الأجنبية التي برغم ما أحرزته الصين من قفزات اقتصادية وعسكرية جعلت منها قوة كبري علي الساحة الدولية، فإن تاريخها مع الاستعمار الأجنبي ظل مترسخا في أذهان قادتها، الذي عمقه التصادمات مع الاتحاد السوفيتي، ما دفع ماو الي سياسات انفتاحيه علي الولايات المتحدة الأمريكية لكسر عزلة الصين، وبحثا عن الاعتراف الكامل بجمهورية الصين الشعبية.

٥ – الليبرالية المعاصرة

بعد وفاة "ماو" في عام ١٩٧٦، ظهرت اتجاهات جديدة علي الساحة السياسية الصينية، أتسمت بقدر كبير من التغيرات الهيكلية علي المستوي السياسي والاقتصادي وعلي وضعية الصين في بنية النظام الدولي، وحصلت علي مقعدها في مجلس الأمن الدولي، وانضمت الي منظمة التجارة العالمية، واتجهت نحو مزيد من الانغماس في المنظومة الوستفالية، التي وإن قبل الصينيون بها في نهاية المطاف، لكن لازالت لديهم

فكرة راسخة بأنهم لم يضعوا قواعد هذا النظام، ولم يشاركوا فيه، وأنه فُرض عليهم بشكل أو بأخر، وبرغم ذلك تتوقع الصين وهي تتصرف وفقا لهذا التوقع أن النظام الدولي سيتطور بما يمكن للصين أن تصبح منخرطة مركزيا في المزيد من عمليات صوغ القواعد الدولية، وصولا الي إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتلاءم مع الرؤية القيمية الصينية للنظام العالمي(١٤).

تدفع الصين نحو هذه الوضعية، حيث تساهم في تشكيل وصوغ القواعد الدولية بما يتماش مع رؤيتها، كما يدفع النمو الاقتصادي المتسارع، والإصلاحات السياسية، ودخول الصين الي النادي النووي، الي سرعة تشكيل هذا النظام العالمي الجديد، التي تسعي إلية الصين.

رغم النقد الغربي المستمر للنظام الصيني، إلا أنه استطاع خلال الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ أن يثبت وجوده في التعامل مع معضلاته التنموية، فقد نمى اقتصاد الصين بشكل لافت، ويعلّق البروفيسور البريطاني "مارتين جاكوس"، في مقدمة كتابه متى ستحكم الصين العالم؟ على التغيرات المستقبلية المتوقعة بقوله "لقد عشنا قرونا طويلة في عالم صنعه الغرب وارتبطت الحداثة بأسمه، بينما سيكون القرن الواحد والعشرين مختلفاً تماماً، ففي عام ٢٠٢٧ ستتجاوز الصين الاقتصاد الأمريكي لتصبح أكبر اقتصاد عالمي، وسيستمر اقتصادها في الصعود ليتجاوز إنتاجها الإجمالي ٧٠ تريليون في عام ٢٠٥٠ م، أي ضعف الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت، كما أن الصين لا تسير على خطى العولمة الغربية، بل ستشكل العالم بتصوراتها الخاصة والذي يعكسه دراسة تاريخها، فالحضارة الصينية ثرية وقديمة وفي نظامها الرافد، والذي استمر لقرون طويلة، تمحورت جميع ولاياته بأفكار معاصرة لهرمها العرقي السياسي، ولديها إحساس قديم بالتفوق، وسينصدم الغرب بحقيقة نظمه ومؤسساته وقيمه التي تزيد من تقدمه، وسيبدأ انتقال القوة الاقتصادية والثقافية من نيويورك ولندن إلى بكين وشنغهاي(١٥).

لقد نجح برنامج الإصلاح الصيني بإمتياز في كافة الأبعاد برغم سيطرة الدولة على نحو ٦٥% من الإنتاج، وهو اقتصاد موجه تحت سيطرة الحزب الشيوعي الذي أتاح الحرية للقطاع الخاص في التنمية في إطار خطة الدولة(١٦).

في هذا السياق، وفي إطار عملية »مراكمة« القوة الصينية داخل النظام العالمي، يمكن تسجيل الدور الصيني داخل مجموعة العشرين(G20) التي باتت تلعب دوراً مركزياً في إدارة النقاش العالمي حول إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وعلى رأسه إصلاح صندوق النقد الدولي. ورغم أن المجموعة أنشئت في سنة ١٩٩٩ بمبادرة من "مجموعة السبع" الصناعية، عقب الأزمة المالية الآسيوية، إلا أن الصين نجحت بشكل لافت في الاضطلاع بالدور المركزي داخل المجموعة والتعبير بقوة عن مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية. من ذلك أيضاً الدور الصيني في تأسيس مجموعة "بريكس" التي تضم الاقتصادات الناشئة الخمس الأهم: الصين، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل(١٧).

٦- طريق الحرير

يعد طريق الحرير سياسة صينية اقتصادية قديمة وتم إحياؤها حديثا وذات أبعاد استراتيجية هامة طويلة الأجل في التجارة العالمية، ولتوجيه هذه المبادرة بين آسيا والغرب وأفريقيا وما يقع بينهم من دول شرق أوسطية وموقعها الجغرافي المتميز بين قارات العالم، طرحت الصين وثيقة مخطط عمل نظامي وملموس لها إلى حد كبير لتحقيق خمس استراتيجيات:

- تعزيز ربط السياسات العامة كضمان مهم لبناء "الحزام والطريق "
- تعزيز ربط منشآت البنية التحتية كأولوية في بناء "الحزام والطريق"، بما فيها الممرات الرئيسية ونقاط الترابط الرئيسية والمشروعات المهمة، ودعم استكمال مرافق ضمان وسلامة الطرق ووسائل إدارة المواصلات والرفع من مستواها، كذلك البنية التحتية للطاقة وبناء شبكة إنترنت للخط الرئيسي للاتصالات العابرة للحدود "طريق الحرير المعلوماتي".

- إزالة حواجز التجارة والاستثمار، وخلق بيئة جيدة للتجارة الدولية والإقليمية، وبناء مناطق تجارة حرة مشتركة للدول والمناطق على طول ومسار الحزام والطريق.
- الترابط المالي وتعميق التعاون المالي، لبناء نظام مستقر للعملات الآسيوية والاستثمار والتمويل والائتمان، وتوسيع نطاق وحجم الصرف، وتعزيز انفتاح وتطور سوق الأوراق المالية لها فيما بينها.
- ترابط الشعوب المشتركة بخط الحرير والحزام اجتماعيا لتعزيز مفهوم ترابط المصير المشترك، منها تقديم عشرة آلاف منحة حكومية للمناطق والدول على طول الحزام والطريق سنوياً، وإنشاء منتدى دولي لأعضاء خط الحزام والطريق الواحد(١٨).

يساعد هذا الطريق إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما انه يتماشى مع كل من متطلبات الاتحاد الأوروأسيوي واستراتيجية الصين المستقبلية نحو غزو السوق الأوروبي والسوق العالمي. كما أن الطريق الجديد يؤمن للصين أمن الطاقة بعدما أصبحت من اكبر مستوردي الطاقة في العالم. ومن ناحية أخري تتطلع الصين من خلال هذا الطريق الى إيجاد الطرق البديلة والاتصال المباشر بالعملاء عالميا.

إجمالا يمكن القول أن بكين باتت أكثر نشاطا وفاعلية بما لا يقاس علي المسرح العالمي، وهي علي أعتاب أن تصبح القوة الأولي اقتصاديا متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، وباتت أراءها وتأييدها مطلوب علي المنابر الدولية، وهي أضحت أكثر انغماسا في ترتيب شئون العالم، فهي علي بعد خطوات من قمة النظام الاقتصادي العالمي، وهى عضو فى مجلس الأمن الدولي ولها حق "الفيتو"، استضافت الألعاب الأولمبية، لها خارطة عنكبوتية عميقة مع كل دول العالم، وتنافس الدول الأوروبية في كل العالم تقريبا. لقد استعادت الصين المكانة الدولية، وهي الأن في طور البحث عن نظام عالمي جديد يتوافق مع هذه التغيرات المستجدة علي المسرح العالمي، تشارك فيه الصين في وضع القواعد الدولية.

المحور الثاني: الصين وتحولات النظام الدولي

يهدف النظام الدولي أساساً إلى تحقيق نوع من الاستقرار في العلاقات بين الدول الرئيسية فيه، لأن ذلك هو الذي يحول دون نشوب حروب شاملة، وهناك شرطان رئيسيان لتأمين ذلك:

الأول : أن تتصف علاقات القوة بين الدول الرئيسية بالتوازن.

والثاني: أن تكون هذه الدول راضية عن هذا النظام أو غير مستاءة منه على الأقل، بحيث لا تحاول دولة رئيسية تغييره بالقوة أو تغيير موازين القوة فيه لمصلحتها، أي أن يكون هذا النظام قادراً على تأمين مصالح الدول الرئيسية فيه بحيث يمكنها من تحقيق إزدهارها وقوتها.

تضاربت مواقف وآراء الباحثين والمختصين في شأن حقيقة النظام الدولي الجديد ومدى اكتمال معالمه، بين اتجاه ينكر وجود هذا النظام بالمرّة وبين مُقرّ بوجوده، بينما برز رأي ثالث حاول التوفيق بين الرأيين السابقين، ورأى أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى تحولات تعبر عن نظام دولي يتشكّل وما زال في مراحله الأولى(١٩).

تؤكد الممارسة الدولية أن المواقف والسلوكيات الخارجية للدول، تظلّ بلا معنى بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقومات مختلفة تدعمه. كما أن ترسيخ المصالح الحيوية للدول تفرض تجنيد كل الإمكانات المشروعة الداعمة لسياستها وتوجهاتها الخارجية. يظلّ الوزن والحضور الخارجي للدول رهين طبيعة السياسة الخارجية التي تنهجها الدول(٢٠).

كما يثير موضوع صعود قوة جديدة إلى مصاف القوى الكبرى مخاوف وتساؤلات لا متناهية حول تأثير الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على الوضع الإقليمي أو الدولي القائم، وهي المخاوف التي يستند جزء منها إلى بعض الوقائع التاريخية التي أبانت عن وجود علاقة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى، وإثارة حالة من الفوضى عدم الاستقرار في النظام الدولي، بدءا بصعود أثينا قبل ألفي عام إلى

صعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، هذه النماذج التاريخية تشكل بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي[٢١].

١- الولايات المتحدة وتحديات الصعود

ترى أجهزة الاستخبارات الأمريكية أن صعود الصين الاقتصادي والعسكري هو التحدي الأخطر والأكبر للأمن القومي الأمريكي لسببين:

السبب الأول: هو النهوض الاقتصادي الذي حوّل الصين من بلد فقير اقتصادياً إلى قوة اقتصادية كبيرة خلال أربعة عقود؛ فبعد الإصلاحات التي حصلت عام ١٩٧٩ نما الاقتصاد الصيني الحقيقي بمعدّل سنوي قارب ال ١٠ بالمئة خلال هذه الأعوام الأربعين الماضية، ووفقاً للبنك الدولي فإن الصين شهدت أسرع عملية نمو اقتصادي مستدام في التاريخ الاقتصادي بمجمله، بحيث استطاع هذا الاقتصاد أن ينتشل أكثر من ٨٥٠ مليون شخص من بؤر الفقر.

السبب الثاني : فهو أن الإنفاق العسكري الصيني الذي شهد ارتفاعاً متزايداً منذ عام ٢٠٠٦ والذي كان بحدود الثلاثين مليار دولار في وقتها وصل عام ٢٠١٩ إلى ١٧٧ مليار دولار بحسب الحكومة الصينية، في حين رأى معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن الإنفاق الصيني العسكري بلغ عام ٢٠١٨ نحو ٢٥٠ مليار دولار، وأورد المعهد أن هذا الإنفاق زاد ١٠ أضعاف منذ عام١٩٩٤[٢٢].

منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المسيطرة في العالم فيما بعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى المحافظة على هذه الوضعية واستمرارها، إلا أنه لم يكن من السهل المحافظة على هذا المشروع، فقد باتت الصين لاعباً يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحدياً كبيراً، لهذا يرى الكثيرون ان على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الآخر

وعدم تجاهلها، لأن مستقبل النظام الدولي سيتحدد في ظل استمرار الصين كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي(٢٣).

وخلال القرن الواحد والعشرين فيما الأمريكان يرون الصين باعتبارها مرآة أو حتى شيطاناً شريراً أو حيواناً اقتصادياً يعتمد على ضغط اللحظ، فإن دولة الحزب الصينية أخذت وجهة نظر طويلة الأمد عن الولايات المتحدة. ويلاحظ أن المكون الرئيسي للسياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة لا يقال علناً، وعادة ما تؤكد بكين سعيها نحو السلام والتنمي، وتحبذ تعدد الأقطاب الدولية، ولن تطلب أو تبقى فى وضعية هيمنة، كما تقول إن كل الدول في العالم متساوية وأن الأمم المتحدة هي الأمل للسلام والعدالة في العالم(٢٤).

على الرغم أن هذه الجزئية البسيطة ليست سياسة خارجية، فالسياسة الخارجية هي بناء مندمج من الافتراضات والأهداف والوسائل، وعلى كل فإن الصين لديها أهداف مختلفة، استخدام العلاقات الدولية لحماية دولة الحزب في الداخل، وبناء الثروة والقوة، ورؤيتها كدولة مساوية للولايات المتحدة، جعل العالم والولايات المتحدة يعتقدون أنهم يريدون الصين أكثر مما هي تريدهم. وينبع من هذه الأهداف الثلاثة الأخيرة أن للصين معركة ومنازلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها تخطط لتكون أقوى عسكرياً عما يمكنها، وأنها تعامل المؤسسات الدولية التعاونية كديكور، فالصين تتبع وتمشي وراء هذه الأهداف بإصرار، وإحساس بالتاريخ، ووسائل غير مباشرة، وموقفها من أمريكا مستمر سواء بوعي أو بدون، وهى تقاليد ورثتها من الدولة الصينية القانونية التي تهتم بتشكيل وتتبع القانون(٢٥).

قد يكون لهذه التطورات مضامين هامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ضمن مجالات عدة. وبشكل خاص فإنه مع استمرار الصين بتطوير قدراتها لدعم مفاهيم الردع الاستراتيجية المتكاملة، ستثمر هذه القدرات الجديدة عن تغيرات محتملة في السياسات النووية الصينية والمفاهيم الاستراتيجية. وبالتالي، في ظل استمرار تطور

قدرات الردع الاستراتيجي لدى الصين، يتعين على الأمريكيين الانتباه إلى أي دلائل قد تشير إلى ميول القادة الصينيين لتغيير سياساتهم واستراتيجيتهم بفضل قدراتهم الجديدة. وحتى إن لم تقم الصين بإدخال أية تغييرات على سياساتها، فإن تطور المزيد من مفاهيم الردع الاستراتيجي والقدرات سيؤثر على الاستقرار الاستراتيجي وإدارة التصعيد. حيث سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية السعي نحو تبني استجابات عسكرية جديدة من شأنها أن تحقق الاستقرار وتعزز الردع، وقد تحتاج إلى تقليل اعتمادها على القدرات الأكثر عرضة للخلل والتعطيل. كما يجب عليها العمل على ترسيخ فهم مشترك مع الصين والحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إجراء المزيد من المحادثات حول الردع الاستراتيجى، وقضايا الاستقرار التي تتضمن النقاش حول القدرات النووية والفضائية والمتعلقة بالفضاء الإلكتروني، إضافة إلى التقليدية منها. وأخيراً، يمكن للأسلحة الاستراتيجية الآخذة في التطور لدى الصين أن تخلق أو تزيد من حدة التحديات المتعلقة بالردع الموسع للولايات المتحدة الأمريكية وأمن الحلفاء. وكنتيجة لذلك، من المحتمل أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية منهجية متعددة الأبعاد تجاه توسيع نطاق الردع الاستراتيجي وتأمين حلفائها في منطقة آسيا- المحيط الهادئ، بما في ذلك بذل جهود جديدة للعمل مع الحلفاء، والتوصل إلى فهم مشترك حول التهديدات وتطوير خيارات متعددة الأبعاد للاستجابة(٢٦).

رغم التطور الذي تشهده الصين على مختلف الواجهات وتأثيراتها الواضحة في تطور النظام الدولي، فإنها تواجه تحديات لا تخلو من صعوبات، سواء تعلق الأمر بالتباين التنموي الحاصل بين جزء غربي يعيش ظروفاً طبيعية واقتصادية واجتماعية لا تخلو من صعوبات، وآخر شرقي يشهد تطورات تنموية مهمة على مختلف الجوانب، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها المنتجات الصينية المختلفة. وما زال موضوع استقلال تايوان يمثل مشكلة حقيقية مؤرقة للصين،

وأحد العوامل التي تربك ريادتها، الأمر الذي دفع بالكثير من الباحثين والمهتمين إلى الإقرار بأن هذا الملف سيؤدى إلى تأجيل صعود الصين كقطب دولي وازن في عالم متعدد الأقطاب.

المحور الثالث: رؤية الصين لمستقبل النظام العالمي

تجد الصين نفسها أمام عوامل قوة عسكرية تتسع بحكم النمو في قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، والاستمرار بهذا الاتجاه مع عدم التحرك سياسيا في النظام الدولي، يعطي مؤشرا أن الصين وضعت أمامها جنوب شرق آسيا كخطوة أولى للتوسع، وبعدها ستكون آسيا وبعدها الباسفيك، وأخيرا النظام الدولي، أي أن منظور الصين وطموحتها لا يمكن أن يكون مقتصرا على مجال محدد بحدودها الإقليمية المطلة على بحر الصين(٢٧).

علي الجانب الأخر وبغض النظر عن الموقف الأمريكي الذي أسهب في وصف الصين كدولة تحاول أن تعتدي على التكنولوجيا الأمريكية وثروتها ومكانة الولايات المتحدة في العالم، يبدو واضحاً أن الأحادية الأمريكية الاقتصادية بدأت تواجه تحدياً حقيقياً بسبب الصعود الصيني الاقتصادي والمالي. إن المنظومة المالية الأمريكية التي حكمت فيها واشنطن العالم عبر الدولار وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن خلال صناعاتها المتقدمة وأبحاثها المتطورة، بدأت تواجه التحدي الصيني. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم المنظومة المالية الاقتصادية كأداة لتطويع أعدائها وخصومها على الساحتين الإقليمية والدولية، وفرضت مع حلفائها الأوروبيين والآسيويين عقوبات اقتصادية على روسيا وإيران وسورية وكوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا وحركات المقاومة، واحكمت سيطرتها على نظام انتقال الأموال عبر بنوك العالم، كما استخدمت ما يعرف بنظام "سويفت" لتمنع انتقال الأموال من بلد

إلى آخر[٢٨].

في خطوة نحو كسر الهيمنة الأمريكية علي النظام المالي العالمي، اتخذت الصين خطوات أولى للخروج من المنظومة الأمريكية تدريجياً، كان أولها إيجاد نظام مالي يعمل بالعملة الصينية في عام ٢٠١٨ ، و هو جاء كجزء من خطة لزيادة استخدام العملة الوطنية، وهو نظام مالي أقامه البنك المركزي الصيني ويقدّم خدمات التسوية المالية لجميع المدفوعات المالية على الأراضي الصينية، كما اتخذت الصين إجراءات باتجاه دفع ثمن النفط الخام المستورد بالعملة المحلية بدلاً من الدولار الأمريكي. فأي تغيّر في تسعير النفط خارج عملة الدولار سيكون تأثيره كبيراً في المنظومة الاقتصادية العالمية التي حمت الدولار وسعره[٢٩].

تشير الكثير من المعطيات والممارسات إلى أن الصين تتّجه بصورة مرنة وملطّفة نحو المساهمة في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، وتحاول في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة مع القوى الدولية الكبرى كروسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها المتميزة بالدول الصاعدة والنامية منجهة أخرى.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن هناك العديد من الثوابت والمتغيرات في تطور الثقافة الصينية عبر مراحلها المختلفة (الكونفوشية والماوية والليبرالية المعاصرة) وكيف ساهمت في تشكيل شخصية الصين في المجال الدولي، كما أنها تناولت وضعية الصين المعاصرة ونظرتها للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تعتبرها العدو الأول، بجانب رؤية الصين لمستقبل النظام العالمي وإسهاماتها الذاتية في كيفية إدارة الشئون الدولية. وتخلص هذه الدراسة إلي أن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتماً مولد قوة عالمية ستؤثر في مسار ومعالم النظام الدولي، فمكانة الصين كقطب عالمي تفرض نفسها بقوة في ظلّ التحولات الدولية الراهن، وما تشهده من انحرافات في عمل المؤسسات الدولية وتطبيقات مرتبكة لقواعد القانون

الدولي.

وهكذا فإن إخفاقات النظام الدولي (الجديد) الذي بشّرت به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، يساعد الصين على ان تؤثر بقوة فى إعادة تشكيل النظام العالمى، وأن تصبح القوة الاولى فيه وهو أمر يتطلب منها الاستمرار على وتيرة النمو الاقتصادي السريع نفسها، بما يدعم تحقيق الرّفاه للمواطن الصيني، وتعزيز تماسكها ووحدتها الداخليتين واستيعاب تحولات المحيط الدولي والاقليمى.

الهوامش

١. ياسين عامر عبد الجبار وأخرين، واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٨، ص ١_١٢٤.

٢. خضر عباس عطوان وأخرين، "قوة الصين وتأثيراتها في واقع ومستقبل النظام الدولي" ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، مجلد ٥/ العدد ١٧، ص٩٣٧.

٣. نورهان الشيخ، " الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، المجلد ٢٧، مارس ٢٠١٦، ص٣٥.

٤. موقع الحوار المتمدن " الكونفوشيوسية: المنشأ والجذور والعقائد" دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث، ٢٠١٣/٥/١٤ متاح علي الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٥٩٢١٧&r=٠

٥. صحيفة الشعب اليومية " الثقافة الصينية: الخصائص والمتغيرات والمستقبل" ٢٠١٧/١١/١١، متاح علي الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/n3/2017/1111/c31657-9291503.html

٦. هنري كيسنجر، النظام العالمي : تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠١٥، ص ٢١٥.

7. Boundless World History " Communist China", Available At: (https://courses.lumenlearning.com/boundless-worldhistory/chapter/communist-china)

٨. عاهد مسلم وأخرين، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوي الصاعدة : الصين نموذجا ١٩٩١_٢٠١٦" ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية ، الأردن، ٢٠١٨، مجلد٤٥ / العدد ٢، ص٢٨٨.

٩. هوو فانج هانج " أوهام الصين" ترجمة مصطفي عمران، مركز الدراسات الاشتراكية، يناير ٢٠١٦، متاح علي الرابط التالي:
https://revsoc.me/people/whd-ltrjm-mrkz-ldrst-lshtrky

١٠. ميلاد المقرحي، " الثورة الثقافية في الصين ١٩٦٥_١٩٧٦"، مجلة كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، ٢٠٠١، العدد ٢٢، ص ١٥_٢٢.

١١. هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

١٢. الحرس الأحمر : حركة اجتماعية شبه عسكرية متعصبة حشدت من قبل ماو تسي تونغ في ١٩٦٦و ١٩٦٧ خلال الثورة الثقافية.

13. Boundless World History, Ibid.

١٤. هنرى كيسنجر ، مرجع سابق
١٥. عاهد مسلم وأخرين، مرجع سابق، ص٢٦٨.
١٦. حاتم عبد المنعم، "الإصلاح الاقتصادي والمجتمع وتجربة التنين الصيني" ، بوابة الأهـرام، ٢٣ أبريل ٢٠١٩، متاح علي الرابط التالي
http://gate.ahram.org.eg/News/2236711.aspx
١٧. محمد فايز" الصعود الصيني وما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية" جريـدة الشـرق الأوسط، ١٦ يونيو ٢٠١٩، متاح علي الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/
١٨. وثيقة رسمية " أثر طريق الحرير علي الدول العربية من منظور متكامل" جامـعـة الـدول العربية، مايو ٢٠١٧، متاحة علي الموقع الرسمي:
http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx
١٩. إدريس لكريني" الصين وتحولات النظام الدولي الراهن" المستقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، المجلد ٤٠ / العدد ٤٦١، يوليو ٢٠١٧، ص١١٥.
٢٠. المصدر نفسه، ص١٣٤.
٢١. توفيق حكيمي " موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي" مجلة المفكر، جامعـة بـاجـي مختار، العدد ١٢، مارس ٢٠١٥، ص٤٠٦.
22. SIPRI Fact Sheet April 2019: Trends in World Military Expenditure, 2018,» <https://reliefweb int/report/world/sipri-fact-sheet-april-2019-trends-world-military-expenditure-2018>.
٢٣. عاهد مسلم مرجع سابق، ص٢٨١.
٢٤. كونراد وأخرين، " عودة قوة عالمية "، ترجمة سامي شمعون، مجلة الدراسات الدبلوماسية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٩، ٢٠٠٤، ص٢٠٣.
٢٥. تيريل روس ، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد زغلول وأخرين، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العـامـة ٢٠١٢، العدد١٥٠، ص ٢٤٤.
٢٦. مايكل إس تشايس وأرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكـامـل، مؤسسة RAND للأبحاث، كالفورنيا،٢٠١٦ ، رابط المؤسسة علي الأنترنت
www.rand.org/t/rr
٢٧. خضر عباس ، مرجع سابق، ص٩٠١.
٢٨. المصدر نفسه.
٢٩. كامل وزنه، "المواجهة الأمريكية_ الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي" ، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٩٣، ص٢٦.